أنباء مصرية

أكد لحفتر أن استقرار ليبيا «جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري»

السيسي: ثورة 30 يونيو العظيمة أعادت الدولة إلى مسارها الصحيح

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس أن ثورة الـ30 من يونيو العظيمة شكلت ملحمة وطنية سطرها أبناء مصر أعادت الدولة إلى مسارها الصحيح.

وقال الرئيس السيسي في كلمته بمناسبة ذكرى ثورة الثلاثين من يونيو المجيدة «الشعب المصري العظيم.. نحتفل بذكرى ثورة الـ30 من يونيو تلك الثورة الخالدة التي شكلت ملحمة وطنية سطرها أبناء مصر، توحدت فيها الإرادة وعلت منها كلمة الشعب وقررت الجماهير استعادة مصر وهويتها وتاريخها ومصيرها لتقف في وجه الإرهاب والمؤمرات وتكسر موجات الفوضى، وتحبط محاولات الابتزاز والاختطاف وتعيد الدولة إلى مسارها الصحيح».

وأضاف الرئيس السيسي «لقد كانت ثورة الـ30 من يونيو نقطة الانطلاق نحو الجمهورية الجديدة، ومنذ عام 2013 تسطر مصر تاريخا جديدا لا بالأقوال بل بالأفعال ولا بالشعارات ولكن بالمشروعات ولم يكن الطريق سهلا بل واجهنا الإرهاب بدماء الشهداء وبسالة الرجال حتى تم دحره بإذن الله».

وتابع الرئيس السيسي قائلا: «تصدينا للتحديات الداخلية والخارجية ومضينا في طريق التنمية الشاملة وبناء مصر الحديثة بسواعد أبنائها الشرفاء، أسسنا بنية تحتية معتبرة ونحن اليوم نشيد ونعمر ونحدث ونطور ونقيم على أرض هذا الوطن صروحا من الإنجازات تبعث على الأمل وتتمسك بالفرصة في حياة أفضل».

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي: «شعب مصر الكريم.. أخاطبكم والمنطقة بأسرها تئن تحت نيران الحروب من أصوات الضحايا التي تعلو من غزة المنكوبة إلى الصراعات في السودان وليبيا وسورية واليمن والصومال».

وأضاف الرئيس السيسي: «من منبر المسؤولية التاريخية أناشد أطراف النزاع والمجتمع الدولي لمواصلة اتخاذ كل ما يلزم والاحتكام لصوت الحكمة والعقل لتجنيب شعوب المنطقة ويلات التخريب والدمار».

وتابع: «إن مصر الداعمة دائما للسلام تؤمن بأن السلام لا يولد بالقصف ولا يفرض بالقوة ولا يتحقق بتطبيع ترفضه الشعوب فالسلام الحق يبنى على أسس الحق والإنصاف والتفاهم، واستمرار الحرب والاحتلال لم ينتج سلاما بل يغذي دوامة الكراهية والعنف ويفتح أبواب الانتقام والمقاومة التي لن تغلق، فكفى عنفا وقتلا وكراهية، وكفى احتلالا وتهجيرا وتشريدا».

وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن السلام وإن بدا صعبا فهو ليس مستحيلا فقد كان دوما خيار الحكماء ونستلهم من تجربة السلام المصري ـ الإسرائيلي في السبعينيات التي تمت بوساطة أميركية برهانا على أن السلام ممكن إذا خلصت النوايا. وشدد الرئيس السيسي في كلمته بمناسبة ذكرى ثورة الثلاثين من يونيو المجيدة، على أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 يونيو 1967، عاصمتها القدس الشرقية، مؤكدا أن هذا هو الحل الجذري للأزمة الفلسطينية.

وقال: «أبناء الوطن الأوفياء.. أنتم السند الحقيقي والدرع الحامي والقلب النابض لهذا الوطن، قوة مصر ليست في سلاحها وحده بل في وعيكم وفي تماسك صفوفكم وفي رفضكم لكل دعوات الإحباط والفرقة والكراهية.. نعم الأعباء ثقيلة والتحديات جسيمة، لكننا لا ننحني إلا لله سبحانه وتعالى.. ولن نحيل عن طموحاتنا في وطن كريم، أشعر بكم وأؤكد لكم أن تخفيف الأعباء عن كاهلكم هو أولوية قصوى للدولة خاصة في ظل هذه الأوضاع الملتهبة المحيطة بنا».

إلى ذلك، استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي بمدينة العلمين المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الوطني الليبي، وذلك بحضور الفريق خالد حفتر، رئيس أركان القوات الأمنية، والفريق صدام حفتر، رئيس أركان القوات البرية، واللواء حسن رشاد، رئيس المخابرات العامة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن اللقاء أكد خصوصية العلاقات الأخوية الوثيقة بين مصر وليبيا، حيث شدد الرئيس على أن استقرار ليبيا يعد جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، موضحا أن مصر تبذل أقصى جهودها، بالتنسيق مع الأطراف الليبية والقيادة العامة للجيش الليبي، من أجل دعم الأمن والاستقرار في ليبيا، والحفاظ على وحدتها وسيادتها، واستعادة مسار التنمية فيها، مؤكدا دعم مصر الكامل كل المبادرات التي تستهدف تحقيق تلك الأهداف.

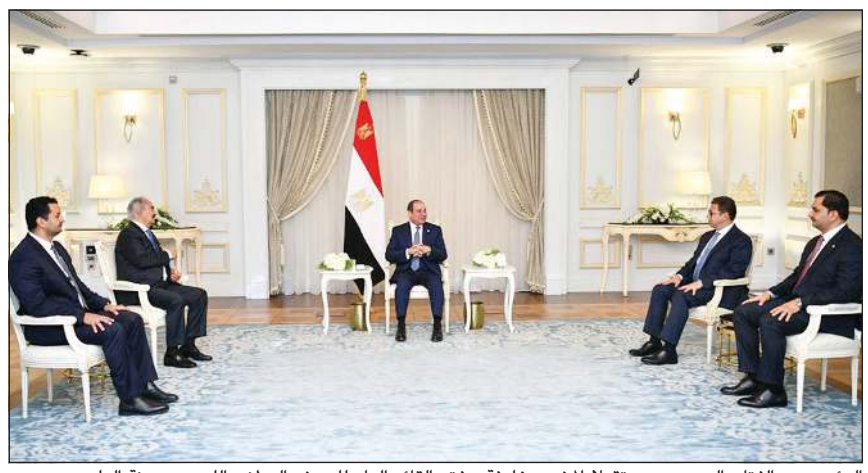
الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الوطني الليبي بمدينة العلمين

أنباء سورية

مجلس الأمن يُقرر تمديد مهمة قوة مراقبة فض الاشتباك بين سورية وإسرائيل 6 أشهر

عواصم ـ وكالات: وافق مجلس الأمن الدولي أمس على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان المحتلة بين سورية وإسرائيل لمدة 6 أشهر إضافية.

وذكر موقع أخبار الأمم المتحدة أن أعضاء المجلس الـ15 صوتوا، في اجتماع عقد أمس لصالح قرار التمديد لقوة «الأندوف»، والذي يحمل الرقم 2782.

يذكر أن قوة أندوف أنشئت في 31 مايو 1974، ومنذ ذلك الوقت استمرت القوات بعملها في المنطقة للإشراف على تنفيذ اتفاق فض الاشتباك.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيير لاكروا جدد التأكيد الأسبوع الماضي على أن القوة «لاتزال تؤدي دورا بالغ الأهمية وتبذل قصارى جهدها لفض الاشتباك».

وزارة الاقتصاد: منع استيراد السيارات المستعملة يهدف إلى تنظيم السوق

وكالات: أوضحت وزارة الاقتصاد السورية ان قرار إيقاف استيراد السيارات المستعملة يهدف إلى تنظيم سوق السيارات في البلاد، والحد من دخول مركبات قديمة ومتهالكة تستهلك العملة الصعبة ولا تضيف قيمة حقيقية للقطاع.

وقال مدير الاتصال الحكومي بوزارة الاقتصاد والصناعة، قاسم كامل، في تصريح للوكالة السورية الرسمية للأنباء (سانا) أمس، إنه خلال الأشهر الستة الماضية، كان سوق شمالي سورية مفتوحا أمام استيراد السيارات، ما أدى إلى دخول كميات كبيرة منها عبر تلك المناطق، بسبب عدم وجود قيود جمركية معقدة مثل التي كانت مفروضة بمناطق النظام، والتي اتسمت بضرائب ورسوم مرتفعة أثقلت كاهل المواطنين.

ولأن الطلب كان مرتفعا من المواطنين، لاستبدال سياراتهم القديمة، التي يعود معظمها إلى ما قبل عام 2000، تم اتخاذ قرار بتنظيم الاستيراد على مستوى الجغرافيا السورية كافة، بحسب المسؤول.

وأضاف مدير الاتصال الحكومي بوزارة الاقتصاد أنه من منطلق اقتصادي، تم تحديد عمر السيارات المسموح باستيرادها بسنتين فقط عدا سنة الصنع، لتقليل الهدر وتكلفة الصيانة، مع مراعاة السيارات التي تم شراؤها قبل صدور القرار، وكانت قيد الشحن، بشرط تثبيتها لدى هيئة المنافذ البرية والبحرية.

وأكد ان وقف استيراد السيارات يسهم في ضبط فاتورة الاستيراد، والحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي، حيث إن العدد الحالي من السيارات المستوردة، أو المتوقع دخوله، يعد كافيا قياسا على البنية التحتية وعدد السكان.

جدير بالذكر ان القرار تضمن استثناء الشاحنات، والرؤوس القاطرة، وآليات الأشغال العامة، والجرارات الزراعية التي لا تتجاوز سنة صنعها 10 سنوات عدا سنة الصنع، وحافلات نقل الركاب التي يتجاوز عدد مقاعدها 32 مقعدا، والتي لا تتجاوز سنوات صنعها 4 سنوات عدا سنة الصنع.

وسمح القرار باستيراد السيارات الجديدة غير المستعملة على ألا تزيد سنة صنعها على سنتين عدا سنة الصنع.

ويستثنى من القرار المستوردون الذين قاموا بشراء السيارات قبل تاريخ القرار بشرط إثباتهم أرقام «الشاسيه» لدى «الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية»، وذلك حتى موعد أقصاه 6 من يوليو.

هذا، وتنوعت ردود فعل الشارع السوري بين الترحيب والتخوف والرفض، حيث عبر كثيرون عن قلقهم من أن يؤدي القرار إلى ارتفاع أسعار السيارات بشكل غير مسبوق، محذرين من أن الفئات محدودة الدخل لن تجد وسيلة نقل مناسبة في ظل تضخم الأسعار وتآكل القدرة الشرائية.

أنباء مصرية

«المالية»: تسوية 50٪ من «متأخرات المصدرين» بنظام المقاصة من مديونياتهم

مجلس الوزراء: المستشفيات الحكومية ستظل مملوكة للدولة وتقدم خدماتها الصحية للمواطنين بشكل طبيعي

القاهرة ـ هالة عمران وناهد إمام

أوضح المركز الإعلامي لمجلس الوزراء حقيقة ما تم تداوله بشأن اعتزام الحكومية التخلي عن المستشفيات الحكومية من خلال بيعها ووقف جميع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وأكد المركز الإعلامي أن المستشفيات الحكومية ستظل مملوكة للدولة، وستواصل تقديم جميع الخدمات الصحية للمواطنين بشكل طبيعي ومنتظم وبكفاءة عالية.

وأوضح المركز الإعلامي أنه لن يتم تسريح أي من العاملين في المستشفيات الحكومية، بل تعمل الدولة على تحسين أوضاع العاملين في القطاع الصحي وتحفيزهم وتحسين بيئة العمل، على أن يتم تطبيق ضوابط لتشغيل المنظومة بشكل أكثر احترافية وبما يضمن تحسين كفاءة الأداء، دون الاستغناء عن أي فرد.

وأشار المركز الإعلامي إلى أن جهود الدولة الحالية تستهدف رفع كفاءة المنظومة الصحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، من خلال تعزيز أوجه التعاون مع القطاع الخاص، سواء في إنشاء أو تطوير أو إدارة المنشآت الصحية، بما يسهم في توسيع نطاق التغطية الصحية ورفع كفاءة الخدمات على مستوى الجمهورية، مع التأكيد على أن حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية مكفول ومحفوظ دون أي مساس، بنفس الآلية المتبعة من خلال التأمين الصحي أو العلاج على نفقة الدولة.

إلى ذلك، أكد أحمد كجوك وزير المالية أنه سيتم بدء صرف 50٪ نقدا من مستحقات المصدرين عن المشحونات ما قبل نهاية يونيو 2024 على مدار 5 سنوات بدءا من العام المالي 2026/2025، موضحا أنه من المتوقع صرف مستحقات نحو 2400 شركة مصدرة حتى الآن بقيمة إجمالية تتجاوز 25 مليار جنيه، بما يسهم في توفير السيولة النقدية للمصدرين ويشجعهم على توسيع أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية، وذلك في إطار السياسات المالية الأكثر شمولا وتأثيرا في النشاط الاقتصادي، ودفعا لمعدلات النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وقال كجوك إن وزارة المالية بدأت الإجراءات التنفيذية لصرف الـ50٪ نقدا من المتأخرات المستحقة للشركات المصدرة، بالتنسيق مع صندوق تنمية الصادرات، وأن الصرف الفعلي سيتم في 7 أغسطس المقبل، من خلال الأربعة بنوك المشتركة «الأهلي ـ مصر ـ القاهرة ـ تنمية الصادرات»، مؤكدا أننا ملتزمون باستكمال سداد كل المتأخرات للمصدرين عن المشحونات ما قبل نهاية يونيو 2024.

أنباء لبنانية

أهل الحكم بين الردّ على الورقة الأميركية وطمأنة بعض أهل الداخل

عون لقائد «اليونيفيل»: ضرورة الانسحاب الإسرائيلي لاستكمال انتشار الجيش

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

يشهد الأسبوع الجاري محطات عدة في الداخل اللبناني، تتمحور في غالبيتها على الرد المتوقع على مطالب المبعوث الأميركي توماس باراك بشأن العد العكسي لتسليم السلاح، ضمن آلية واضحة وفق الورقة الأميركية، التي أطلق عليها اسم «الخطوة ـ خطوة» لجهة البت في مطالب متبادلة بين إسرائيل ولبنان برعاية الولايات المتحدة الأميركية.

وينشغل الداخل اللبناني في تحضير رد موحد، ويتم العمل عليه بين الرئاسات الثلاث. وفي هذا السياق جاءت زيارة رئيس الحكومة نواف سلام إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس الأول في عين التينة.

إلا ان الإيقاع اللبناني لا بد ان يرتفع توازيا مع الأحداث في المنطقة، وجرعات الدعم التي تعطى دوليا وعربيا لدول الجوار وبينها سورية. في حين ان إسرائيل تحظى بدعم كبير يقوم على إطلاق يدها والقيام بكل ما تراه مناسبا.

وليس سرا ان موقف لبنان الرسمي في وضع لا يحسد عليه، اذ يجهد أركان الحكم لتلبية مطالب المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، ويعكفون في الوقت عينه على حفظ التوازن الداخلي بطمأنة البعض، مع العمل توازيا على بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، واستعادة قرار الحرب والسلم، وتثبيت الاستقرار النقدي بعيدا من «اقتصاد الكاش» الذي يتيح للجهات الخارجة عن الشرعية التغذية ماليا بعيدا من الرقابة.

سباق مع الوقت لا يزال مضبوطا على إيقاع الساعة اللبنانية لأهل الحكم، على الرغم مما يتعرضون له من ضغوط مغلفة بـ «نصائح بسرعة الاستجابة» للمطالب الدولية.

في أي حال، تتركز الأولويات اللبنانية في المرحلة الحالية على تأمين أوسع تفاهم داخلي لمطالب المجتمع الدولي من لبنان، إلى جانب التشدد في ضبط الوضع الأمني، وعدم جعل البلاد ساحة لتوجيه رسائل.

وتوقعت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان يتضمن الرد اللبناني تفاوضا حول آليات التنفيذ و4 مطالب تلقاها أركان الدولة من «الحزب» وهي: الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، ووقف الغارات التي تستهدف أفرادا بشكل يومي وفي مناطق مختلفة، وإطلاق الأسرى، إضافة إلى القضية التي تشغل الكثير وهي إعادة الإعمار.

وبعيدا من السجالات السياسية القائمة، يدور نقاش حول آليات حل ضمن سلة متكاملة أو تجزئته بخطوة مقابل خطوة، ابتداء من اتخاذ القرار بجمع السلاح وتحديد آلياته ومواعيد هذا الإجراء، في مقابل الانسحاب الإسرائيلي من المواقع الخمسة المحتلة. وتتحدث معلومات عن نية إسرائيلية لتجزئة عملية الانسحاب من المواقع الخمسة، للإبقاء على أوراق الضغط، كما فعلت بعد اتفاق وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر 2024، والذي كان ينص على الانسحاب الكامل حتى الحدود الدولية ضمن مهلة 60 يوما. وقد جرى تمديد المهلة شهرا، لكن إسرائيل رفضت الانسحاب ثانية، على اعتبار ان استمرار الاحتلال لبعض المواقع الحدودية يجعلها تحتفظ بورقة ضغط في يدها، إضافة إلى استمرار السيطرة على هذه القرى المدمرة، وعدم السماح بأي عودة للحياة الطبيعية إليها قبل تحقيق المطالب.

وفي الشق الأمني، علمت «الأنباء» ان الأجهزة الأمنية تتشدد في ملاحقة مطلوبين والقبض عليهم، كما حصل في بلدة زبدين بالنبطية على أثر إشكال مسلح حصل في 25 يونيو في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وأوقفت دورية من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، مطلوبين متورطين بالاشتباكات بين عصابات لترويج المخدرات، وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى. وبعد عمليات رصد ومتابعة، نفذت دورية من مديرية المخابرات عمليات دهم في بلدة زبدين وأوقفت 3 أشخاص بينهم لبنانيان وفلسطيني.

وذكرت مديرية التوجيه في الجيش اللبناني في بيان، ان أحدهم «بادر خلال المداهمة وهو أحد أبرز المطلوبين بجرم الاتجار بالمخدرات، إلى إطلاق النار على الدورية فرد أفرادها بالمثل دون وقوع إصابات. وضبطت كمية كبيرة من المخدرات والأسلحة والذخائر الحربية».

وفي السياسة، يزور مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان بعد يوم السبت المقبل، على رأس وفد يضم مجلس المفتين في لبنان وعلماء من دار الفتوى.

ويلتقي الوفد رئيس الجمهورية العربية السورية أحمد الشرع ومسؤولين، «في إطار تعزيز العلاقات وتطويرها وتفعيلها بين دار الفتوى ووزارة الأوقاف السورية»، بحسب مقربين من دار الفتوى.

وتأتي زيارة المفتي دريان بعد مواقف عالية النبرة لسماحته من مسائل داخلية تخص الطائفة.

وفي معلومات لـ «الأنباء» من مقربين من دار الفتوى «ان هدف الزيارة ديني وسياسي يقوم على تعزيز الثقة والتعاون. وستحمل في طياتها الكثير من الرسائل إلى الداخل اللبناني، من أهمية ضرورة حسن الجوار والاحترام المتبادل بين البلدين وخصوصا على الحدود وضبط كل أشكال التهريب».

وفي نشاط القصر الجمهوري، استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزف عون القائد الجديد للقوة الدولية العاملة في الجنوب «اليونيفيل» الجنرال الإيطالي الجنرال ديوداتو أباجنارا. وأكد له «أهمية استمرار عمل اليونيفيل إلى جانب الجيش في الجنوب لتطبيق القرار 1701 بمندرجاته كاملة»، مشددا على «ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من التلال الخمس، لتمكين الجيش من استكمال انتشاره حتى الحدود المعترف بها دوليا».

وفي ساحة النجمة، ترأس رئيس المجلس النيابي نبيه بري أعمال الجلسة التشريعية.

وأقر المجلس مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم 410 الرامي لمنح المتضررين من الحرب الإسرائيلية على لبنان، بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم وتعليق المهل المتعلقة بالحقوق والواجبات الضريبية معدلا.

وكان نواب المعارضة أخفقوا في تعطيل الجلسة بإصرارهم على إدراج بند يتعلق بتعجيل قانون اقتراع المغتربين، اذ استمر حضور 68 نائبا داخل القاعة.

وإلى الجنوب أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية، بأن الطيران الإسرائيلي المسير شن غارة استهدفت محيط بلدة راميا في قضاء بنت جبيل، وقد شوهدت سحب الدخان في المنطقة.

وفي جانب آخر، تشهد مداخل الضاحية الجنوبية لبيروت وشوارعها زحمة مشاركين في ليالي خاصة بمناسبة دينية (ذكرى عاشوراء). إلا ان غالبية المشاركين لا يبيتون في الضاحية، بل يعودون إلى حيث يقطنون حاليا في أماكن خارجها اتقاء لضربات إسرائيلية محتملة.

وتحدث أحد المقيمين في حي الأميركان الواقع عقاريا ضمن نطاق بلدية الحدث، عن عمليات بيع للوحدات السكنية، وإقبال على الشراء بأسعار بخسة لا تتعدى نصف القيمة الفعلية.

وقال: «عرضوا علي شراء منزلي (مؤلف من طبقتين «دوبليكس») بـ 200 ألف دولار أميركي، فيما قيمته الفعلية في سوق العقارات تصل إلى الضعف».

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلاً قائد «اليونيفيل» الجديد الجنرال ديوداتو أباجنارا في قصر بعبدا (محمود الطويل)